

الأخلاق الطبية في ليبيا , من أين نبدأ

د. المهدي الخماس

ترجمة: د. عبدالرحمن امسلم

عندما قررت أن أكتب المقال الإفتتاحي للعدد الثاني من مجلتنا (المجلة الطبية الليبية) كنت في حيرة من أين أبدأ فهناك العديد من المواضيع العامة وهناك مواضيع أكثر صلة أو خصوصية تحكي الواقع الطبي في ليبيا.

ولهذا قررت أن أبدأ بالنقاش عن الأخلاقيات الطبية وذلك لضرورة وحساسية هذا الموضوع في الوسط الطبي الليبي .

وكما هو سائد عند مزاولي المهنة الطبية في بلادنا بتجنب إخبار المريض بطبيعة وخطورة مرضه وخاصة إذا كان هذا المرض من النوع الذي لا يرجى شفائه , هذا في الوقت الذي يعلم فيه أفراد عائلة المريض التشخيص النهائي للحالة بل وأحياناً حتى الأصدقاء والأقارب يعلمون عنه مالا يعلم هو عن نفسه.

ليس هذا فحسب بل إن كل هؤلاء بما فيهم الطبيب المشرف يتناقلون أخبار هذا المريض في المناسبات واللقاءات الإجتماعية ولا يتورعون عن إجابة السائل أياً من كان عن حال المريض , الأمر الذي يعني أن إشكالية فقدان المريض لحقه في معرفة وضعه الصحي تضاعفت وتفاقت بفقدانه أيضاً لخصوصيته وسريته.

فعلى سبيل المثال أطباءنا لديهم وقت قصير مخصص للجلوس مع المريض ومناقشة حالته الصحية وهذا بالطبع أفضل بقليل في العيادات الخاصة , وبعض الأخصائيين يسيرون المرور السريري على الوجه الذي يناسبهم هم لا بما يتلائم مع احتياجات المريض أو مع التزاماتهم التعليمية , وآخرون آخر عهدهم بمريضهم ساعة خروجه من حجرة العمليات فلا زيارات ولا متابعات لسير حالته الصحية وكثيراً ماتكون العواقب مأساوية كأن يموت المريض . هنا أسأل هل هذا الموت من قبيل الخطأ الطبي ؟ على كل حال ليس هذا موضوع مقالنا اليوم !!

إنه ليس من الغريب التهكم أو إثارة السخرية من مريض مسن جاء يشتكي من خلل في وظائفه الجنسية أو ماشابه بل ومن المستساغ تذكيره بسنه ومكانته ليرتدع عن مثل هذه الشكاوى.

إذا الحالة الإجتماعية للمريض هي العامل الرئيسي لكيفية معاملتنا وحوارنا مع هذا المريض أو ذاك.

هل أنت غنياً أم فقيراً ؟ ذو مكانة عالية أم من أوسط الناس ؟ شاباً أم شيخاً كبيراً ؟ قصدت مستشفى عاماً أم مصحة خاصة ؟ كل هذه الصفات يمكن أن تلعب دوراً مهماً في نوع وشكل الاستقبال أو الخدمة التي ستتلقاها .

إذاً علينا الاعتراف بأن القضية معقدة جداً.

إن غالبية السلوكيات الأخلاقية والأخلاقية للأطباء في أجيالنا مستمدة من أعراف أو خلفيات دينية إذ ليس هناك مقررات محددة للأخلاقيات الطبية والإنسانية كانت تدرس كجزء من المنهج التعليمي الطبي . فإن قال قائل إن هذه الأخلاق هي بديهية ومن المفاهيم المتعارف عليها في ديننا , نقول هذا أيضاً صحيح ولكن عندما تكون داخل ساحة العمل وتحثك بمن كان قبلك وترى سلوكياتهم وتعايش هذا على مدى سبعة سنوات أو أكثر كطالب أو طبيب امتياز أو طبيب عام فإنه من المؤكد أنك ستتأثر بمثل هذه الممارسات.

ومن هنا أقول إن هذا الواقع يلزمنا دراسة الأخلاقيات الطبية وإنشاء الدورات والمناهج الصحيحة لتعليمها والاستعانة بذوي الخبرة في هذا المجال. إذاً إنها مسؤوليتنا لنكون النموذج الطيب للأجيال الجديدة من الأطباء والمرضات و غيرهم .

إنها مسؤوليتنا لتعليم الطلبة وأطباء الامتياز أن المريض ليس مجرد جسم نتعامل معه بالأرقام , بل إنه إنسان بكامل عقله ومشاعره جاءك يشكو من مرض ألمَّ به وطلب منك يد العون لدفع هذا المرض .

إن حدث ونجحنا في تعليمهم هذا إذاً نحن قادرين على أن نظهر لهم كيف نتعامل مع المريض باحترام وإخلاص و مصداقية كاملة.

نحن بحاجة لأن نغير سمعنا لشكوى مرضانا وإعطائهم الفرصة والوقت الكافيين لبث معاناتهم. يجب أن نثبت لطلابنا أن شكوى المريض لها كامل الاحترام والرعاية بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

علينا الرجوع إلى القاعدة البسيطة القائلة من لا يملك العلم لا يملك تبليغه للآخرين وكذلك من لم يتحلّى بأخلاق الطبيب فإنه بالطبع لا يملك تعليم الأخلاق الطبية. وأحب أن أؤكد على أن دورنا كأخصائيين هو أن نبدأ بأنفسنا وأن نعمل على تقويم وتحسين سلوكياتنا وأخلاقنا المهنية. وأيضاً يجب العمل بجدية لإعداد دورات مكثفة وقوية تهتم بالجانب الأخلاقي والإنساني للطبيب وأن نقوم بتدريسها في المستشفيات والجامعات.

فإنه بالنسبة لي من الضرورة بمكان أن كل مدارسنا الطبية وعلى مستوى البلاد أن تعدّ وتدرس مثل هذه المناهج , نحن بحاجة أن تكون لنا قوانين مسنونة للأخلاقيات الطبية على جميع المستويات , فنحن بحاجة لهذه القوانين في أمانة الصحة , في كليات الطب وفي المستشفيات . نحن بحاجة لتكوين وتدريب لجان مختصة في جميع المؤسسات التعليمية .

وبما أن المجلة الطبية الليبية أصبحت المجلة الرسمية لجمعية ابن سينا الطبية فعلياً اليوم اتباع خطوات ابن سينا ذلك الطبيب المثالي والفيلسوف الذي اتبع مبادئ الأخلاقيات الطبية خلال مسيرته المهنية , ولهذا السبب استحدثت مؤسسة اليونسكو جائزة ابن سينا للأخلاقيات في المجال العلمي في دورتها ال 166 عام 2002 والتي ظفرت بجائزتها الأولى البروفسورة مارجريت سمر فيل أستاذة القانون والطب من جامعة مك جيل (مونتريال- كندا).

أعتقد اليوم أن الوقت قد حان لأن تشكل الأخلاقيات الطبية جزءاً مهماً من حياتنا في المجال الطبي في ليبيا ، فلربما يأتي اليوم الذي نرشح فيه أحد أساتذتنا للفوز بهذه الجائزة وعندها بطبيعة الحال سيكون اختيار أحد هؤلاء مهمة صعبة.

ادناه الرابط للمقال الاصيلي

<http://www.ljm.org.ly/modules.php?name=News&file=article&sid=1161>